



رئيس مجلس الأمة يلقي كلمته



جانب من الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الثالث

أكد أن المجلس سلك الخيار الصعب للعمل وقبل مسبقاً بأي كلفة سياسية. . ومن يعمل بإخلاص سيحصل في النهاية

الغانم: ملف الفتنة يجب أن يحسم وحقيقة المؤامرة يجب أن تكشف

تكريم أمير البلاد وراعي سلطاتها وحارس دستورها قائداً إنسانياً مستحق لزعيم عرف باحترام الإنسان

صاحب السمو الحضور الكريم
إن لكل حكم رؤية وإن لكل شعب حملاً. ونحن إذ نعتمد - بعد الله الواحد القهار - على سداد رؤيتكم ونفاذها تلقى كل الثقة أننا نملك - بفضل الله ونعمته - كل مقومات تحقيق حلمنا والانتقال بحلم اليوم إلى واقع الغد يبقى أمراً مستحيلاً ما لم يقرن بالعمل ويتحصن بالعزم ويحتفي بالإرادة الصادقة في العيش المشترك في ظل القانون والعدل والحرية.

وهنا اسمحو لي - يا صاحب السمو - أن أتوجه الي مصدر السلطات وسدنها وغايتها إلى الشعب الكويتي الأصيل النبيل لأقول أن من المسلم به أن كفاءة الحكومة بأشخاصها وسياساتها وأجراءاتها شرط أساسي لمواجهه التحديات والتقدم نحو تحقيق الحلم.

ومن المسلم به أيضاً أن تعاون مجلس الأمة مع الحكومة دون تحسف في التشريع أو تطرف في الرقابة أو تهاون في المساءلة يعتبر شرطاً أساسياً لتكوين بيئة قادرة على الإنجاز.

ولكن من الثابت - أيضاً وقبلنا - أن الحكومات مهما ارتفعت كفاءتها وأحكمت سياساتها ومجالس النواب مهما أخلصت في تعاونها وارتقت في جوارها وإقرارها لا يمكن شعب يعرف ما يقضيه ذلك من فكر يتلجج فيه إرادة الحياة.

شعب يملك حلمه ويتسك به. ويلقى بقدرة على الوصول إليه.. شعب يعرف ما يقضيه ذلك من فكر يتلجج فيه إرادة الحياة.

ويعمل فلا يتهاون ويعي ما يواجهه من تحديات ومخاطر فلا يتعبد.. ويدرك طول الطريق وغايتها فلا يتكسر ولا يتجنب.. ولا أجد شعباً أولى بهذا كله وأقدر على هذا كله من شعب الكويت. فأهل الكويت عندما انشأوا رحلتهم الصبي شمال الخليج لم يفعلوا ذلك حباً بنهر يزرعون ضفافه ولا أطمئناناً لجبل ينامون سلاسه بل اختاروا هذه الأرض المعجونة رمالها بأشعة الشمس شغفا بانفتاح البحر وانسياب الصحراء لكي يسبحوا بسفهم ويرموحوا بيولهم إلى موانئ الرزق وإلى تربية العمل لا تزل بطينة المسئولية ليست تلويضا مفتوحا أو مهلة متجددة خصوصاً بعد أن أثبتت تداعيات التجارب السابقة أن الأخلاق السياسي لأية دولة هو أخطر ما يهدد جهود التنمية وأن الأخلاق التنموي - بالمقابل - هو أقوى محركات الاضطراب السياسي.

- الأسرة الحاكمة لا يمكن أن ترضى بأن تبقى الكويت وشعبها رهينة افتراءات يربعاها طامع عجول أوطالب ثار حقوق
- من حسن حظ الكويت أن يكون ربانها في بحر الظلمات أنتم يا صاحب السمو شيخ المصالحات العربية
- توجهنا الإصلاحى سيعرضنا حتماً لحملات اتهام وتشكيك وخاصة من قبل سراق المال العام وأدواتهم السياسية



الغانم يوقد التعاون بين السلطينتين

- المجلس لن يقع في خطايا الإقصاء والمساومة والابتزاز مقابل موقف المعارضة أو الولاء
- المجالس السابقة استخدمت الخطاب عالي النبرة.. المثير للغبار السياسي .. الذي يشير إلى المشكلة ولا يدخل في خضمها
- الناس تريد انجازاً على الأرض لا تريد شعاراً أو موقفاً كلامياً وتريد شيئاً تحسه وتلمسه لا وعوداً وأحلاماً

.. هي مشكلة مالية وتمويلية وهندسية وجيولوجية.. هي مسألة عمالة وتنفيذ وبني تحتية وكهرباء وماء .. هي مشكلة خدمات ومدارس ومستشفيات وطرق .. هي مشكلة تخطيط وإحمال ومرور .. ليست مشكلة أرض وأموال فقط .. وهنا اساتكم بالله ايها الأخوة... أي الخيارين أسهل.

أيهما أفضل وأكثر أخلاقية وشفافية وأرفع شرفاً وأكثر إبرة للذمة.

أن تعد الناس بحلول سحرية لا تطبق أم أن تصارع الناس بطبيعة كل مشكلة وما هي مقتضياتها وكيفية حلها وكيم من الوقت والجهد والكلفة تتطلب.

نحن في هذا المجلس اخترنا الخيار الأصعب.. وأبليت مسبقاً بأي كلفة سياسية تدفعها جراء هذا الخيار .. وثقوا بالله.. أن من يعمل بإخلاص وصدق وهشوء وتقان سيحصل في النهاية والناس ستري ليرة هذا العمل شيئاً فشيئاً.

وهكذا ومن خلال هذا الطريق ومنقلباته ويفضل من الله أولاً ودعم من سمو أمير البلاد ثانياً نتجج مجلس الأمة في دور انعقاده الثاني بأن يتصدى لمشكلة الإنسان أكثر من اثني عشر ألف وحدة سكنية سنوياً بعد أن كان معدل التوزيع في الخمس عشرة سنة الماضية لا يتجاوز الثلاثة آلاف وحدة سكنية وحقق المجلس إنجازاً شعبياً غير مسبوق حين أقر قانون المحكمة الدستورية الذي يمكن فيه المواطن من اللجوء إليها مباشرة بعد أن كان هذا الحق معطلاً لأكثر من أربعين عاماً.

كما أقر قانون التأمين الصحي بشأن علاج المتقاعدين وقانوناً في شأن مكافأة نهاية الخدمة لكل وبالمساواة وقانوناً يتيح للأندية الرياضية تمويل نشاطاتها ذاتياً.

هذا فضلاً عن قوانين المعاملات الإلكترونية والهيئة العامة للنقل وهيئة تنظيم الاتصالات وتعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وقانون البيئة و العديد من القوانين الأخرى المهمة.

وإني إذ أذكر كل هذا مفروناً بحدود واجب لله عز وجل وبامتثال عميق لدعم صاحب السمو الأمير و سمو ولي عهد الأمن ويشكر لتعاون الحكومة وباقتدار كبير بمجهود الزملاء الكرام أعضاء المجلس لا



جانب من الحضور



المبارك يتبادل التحية مع أعضاء السلطة التشريعية